

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٣ -

في شأن تحديد سن الخدمة للمساعدين وضباط الصف والساكن
بمصلحة السواحل والمصايد وحرس الجمارك

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥٥ بتحديد سن الخدمة للصولات
بمصلحة السواحل والمصايد وحرس الجمارك وسلاح الحدود والحراس
والصولات بمصلحة السجون وصف الضباط والجنود والسنجانات بهذه
الجهات ؛

وعلى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون التأمين والمعاشات
لمستخدمي الدولة وعملها الدائمين ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تنهى خدمة المساعدين بمصلحة السواحل والمصايد وحرس
الجمارك في سن الستين كما تنهى خدمة ضباط الصف والساكن بها في سن
الخمسة والخمسين .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ
نشره ؛

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ شباط سنة ١٣٨٢ (٦ يناير سنة ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٣

بتعديل أحكام المادة الأولى من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تضاف فقرة جديدة الى المادة الأولى من القانون رقم ١١٣
لسنة ١٩٦١ المشار اليه نصها كالاتي :

"ويستثنى من ذلك ، عند الضرورة ، حالات استخدام الخبراء
الأجانب"

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ

نفاذ القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ ؛

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ شباط سنة ١٣٨٢ (٦ يناير سنة ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٣

في شأن إعفاء بعض شهادات علم الوزن من رسم الدفعة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تعفى شهادات علم الوزن التي تستخرج عن الأسماك المقدمة
للحلفاء الحكومية من رسم الدفعة المقرر بالمادة ٢ من الجدول رقم
المعلق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة .

مادة ٢ - يتجاوز عما لم يحصل من رسوم الدفعة المستحقة على
الشهادات المذكورة وصورها قبل العمل بهذا القانون .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ

نشره ؛

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ شباط سنة ١٣٨٢ (٦ يناير سنة ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر